

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 15 مايو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6028)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 موقف إماراتي وخليجي ثابت ضد العدوان الإيراني

الإمارات اليوم

03 شهادة جديدة على المتانة الائتمانية للاقتصاد الوطني

تقارير وتحليلات

04 ارتفاع السيولة وقوة الاقتصاد الإماراتي

05 أكبر خسارة لـ«حزب الله» في سوريا

06 المعركة ضد تنظيم «داعش» في تونس وشمال إفريقيا

شؤون اقتصادية

07 الكويت: على إيران والمنتجين عدم زيادة إنتاج النفط

من أنشطة المركز

08 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم مؤتمر «الجيل الرابع من الحروب»



موقف إماراتي وخليجي ثابت ضد العدوان الإيراني

يبدو أن إيران مصممة على مواصلة سياساتها المدمرة، التي تنذر بشرّ مستطير قد يعصف باستقرار المنطقة ويأتي كليا على إنجازاتها التنموية والحضارية. فبرغم كل ما حصل، والضرر الهائل الذي تسببت به إيران في المنطقة؛ نتيجة تدخلاتها السافرة في شؤون دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» والدول العربية الأخرى كالعراق وسوريا واليمن ولبنان؛ فإن دولة الملاي لا تزال تمعن في سياساتها العدوانية؛ حتى إنها لم تترك مجالاً للعلاقات بينها وبين دول المجلس إلا حاولت تسميمه. ولهذا؛ فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتخذ موقفاً قوياً وحازماً من هذا العدوان، وترفض هذا السلوك الإيراني رفضاً قاطعاً.

وقد أكدت معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، في كلمتها أمام الدورة السابعة لمنتدى التعاون العربي-الصيني على المستوى الوزاري، الذي اختتمت أعماله في العاصمة القطرية الدوحة، مساء الخميس الماضي، رفضها الكامل والقاطع لكل أشكال التدخل الإيراني السافر في الشؤون الداخلية للدول العربية بما يهدد أمنها واستقرارها، كما طالبتها بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث منذ أكثر من أربعة عقود، حيث لا تزال طهران ترفض كل المقترحات التي قدّمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر المحتلة بطريقة سلمية، والتي تلقى دعم المجتمع الدولي كله وتأييده.

إن إدانة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيران وسلوكها السلبي، بل والخطر، هي تعبير عن موقف ثابت ونابع من سياسة إماراتية صريحة وواضحة لا تقبل التنازل عن حقوقها تحت أي ظرف؛ فقد بغت إيران بشكل لم يعد يطاق، وبرغم كل المحاولات لثنيها عمّا تقوم به من أعمال تخريبية دانتهها كل دول العالم الإسلامي، بل استنكرتها الدول الكبرى والأمم المتحدة، فإنها على ما يبدو دخلت مرحلة لم يعد حكامها يميّزون بين الحق الأبلج والباطل البيّن، ولا بين ما هو خلاف سياسي بحت وما هو ديني مقدّس لا يمكن الخلاف بشأنه بين المسلمين؛ وهو الحج. فحتى هذه الفريضة -التي يجب أن تكون بمنأى عن أي خلاف سياسي، وبعيدة عن أي استغلال أو توظيف سياسي بغیض، وخاصة أنها الركن العظيم الذي يلتقي فيه المسلمون من مختلف بقاع الأرض، على اختلاف أعراقهم وجنسياتهم، بل مذاهبهم، معاً في صورة تعكس ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين المسلمين من نقاء- تسعى إيران إلى تسييسها، بل تسميمها، الأمر الذي يستوجب الرفض والإدانة، وهذا ما فعله «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»؛ فقد صرح الأمين العام للمجلس، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، أن دول المجلس تستنكر موقف إيران الرامي إلى تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية، وذلك في أعقاب اتهامات إيرانية زائفة للرياض «بتخريب موسم الحج» هذا العام. وتضع طهران العراقيل أمام التوصل إلى اتفاق نهائي ينظم قيام الحجاج الإيرانيين بأداء فريضة الحج للموسم المقبل بشكل طبيعي وآمن وسلس، كغيرهم من الحجاج المسلمين.

يبدو أن القادة الإيرانيين فقدوا صوابهم، فهم يرفضون إعادة الحق إلى أصحابه؛ ولا يتوانون في تدخلهم في شؤون دول الجوار، ولا يأبهون بما تسببت فيه سياساتهم من إراقة لدماء الآلاف من الأبرياء، كما أنهم لا يتورعون عن تسييس موسم الحج الذي تتوق إليه أفئدة ملايين المسلمين طلباً للرحمة والأمن والاستقرار والسلام. ولكن لن يفلح مسعاهم؛ لأنه يقوم على باطل، ولن تسمح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، لهم بذلك، كما فعلت معهم عندما سعوا إلى تسميم الأجواء في مملكة البحرين واليمن الشقيقتين.

شهادة جديدة على المتانة الائتمانية للاقتصاد الوطني

حاز الاقتصاد الإماراتي شهادة ثقة جديدة تؤكد المكانة الائتمانية القوية له، وإثباتاً متواصلًا لقوة السوق الإماراتي في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والدول العربية على حدٍ سواء، نتيجة ما سببته أسعار النفط من تقلبات في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التي تعانيها الدول العربية، فلطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يُحتذى به في التغلب على الصعاب والعقبات التي تواجهها، وفي هذا السياق أغلقت إمارة أبوظبي بنجاح طرحها لسندات سيادية بمبلغ 5 مليارات دولار ولآجال تصل إلى عشر سنوات، وحظيت السندات بإقبال كبير من المستثمرين على المستويين الإقليمي والعالمي مسجلة أكثر من 600 طلب تجاوزت قيمتها الـ 17 مليار دولار وبنسبة تغطية تزيد على 340%.

وقد توزعت السندات على شريحتين بمبلغ 2.5 مليار دولار لكل منهما: الأولى لأجل خمس سنوات تستحق في عام 2021. والثانية لأجل عشر سنوات تستحق في عام 2026 تم تسعيرها في 25 إبريل 2016 بنسبة عائد 2.218% لسندات السنوات الخمس، ونسبة عائد 3.154% لسندات السنوات العشر، وذلك بواقع 85 و125 نقطة أساس فوق نسبة عائد سندات الخزنة الأمريكية على التوالي. وفي هذا السياق قال رئيس دائرة المالية لإمارة أبوظبي، رياض عبدالرحمن المبارك «إن أبوظبي استندت في مسيرتها التنموية التي امتدت لأكثر من خمسة عقود إلى منهجية متينة وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شملت تبني سياسة مالية متوازنة وبناء ميزانية صلبة للقطاع العام والمحافظة على مستوى معتدل للدين العام».

وتعكس تلك الثقة عدداً من الدلالات المهمة، أبرزها: أولاً، ثقة المستثمرين على المستويين المحلي والعالمي بالسوق الإماراتي في ظل الظروف الراهنة. ثانياً: اختيار الاستثمار في السندات الحكومية وتفضيلها على البدائل الاستثمارية الأخرى يدل على تماسك السندات الحكومية ومتانتها، وضمان الحصول على العائد الاستثماري الأفضل من ورائها. ثالثاً، شعور المستثمرين بالثقة والطمأنينة على استرداد أموالهم في المستقبل يعكس المتانة الائتمانية للسوق الإماراتي. رابعاً، قدرة الاقتصاد الإماراتي على فتح مجالات استثمارية جديدة ومتنوعة تجعله قادراً على تحقيق مكاسب وإنجازات في وقت تحاول فيه دول كثيرة من العالم التعافي من صدمات أسعار النفط المتتالية. و يرجع الفضل في النجاح الذي حققه إصدار سندات أبوظبي السيادية، على المستويين الإقليمي والعالمي، إلى توجيهات القيادة الرشيدة للدولة بشكل عام، وإمارة أبوظبي بشكل خاص، التي لطالما حرصت على بذل أقصى الجهود في إطار سعيها إلى تحقيق «رؤية الإمارات 2021» الرامية للوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على المعرفة والابتكار وتنوع مصادر الدخل، ويعكس النجاح الذي حققه إصدار السندات الإدارة المتفوقة للصناديق السيادية في الإمارة، فقد عملت القيادة الرشيدة للدولة على توفير السبل كافة التي تهيئ الإمارات لتتبوأ تلك المكانة، حيث أسست لبناء بيئة استثمارية جاذبة قائمة على قطاعات متطورة من التعليم والصحة والبنية التحتية الحديثة، الأمر الذي عزز مكانة إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يُحتذى به، ليس على المستوى الإقليمي فقط، بل على مستوى العالم أيضاً، ليؤكد مجدداً المكانة الائتمانية العالية والثقة الكبيرة اللتين تتمتع بهما إمارة أبوظبي في السوق العالمية، فالنجاح الكبير الذي حظيت به هذه السندات يرسخ الاستراتيجية الطموحة للقيادة الرشيدة وإنجازاتها المتميزة في خلق اقتصاد مزدهر وقوي على مدار عقود مقبلة.

ارتفاع السيولة وقوة الاقتصاد الإماراتي

في الوقت الذي تبحث فيه اقتصادات عدة عن سبل التعافي من الآثار التي ترتبت على الهبوط غير المسبوق في أسعار النفط، تأتي التقارير والمؤشرات العالمية لتؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة دائماً تتخذ الخطوات الوقائية مسبقاً، ما يمكنها من مواجهة الظروف التي يفرضها الوضع الاقتصادي الراهن، ويؤكد أن الاقتصاد الإماراتي ما زال قادراً على إثبات قوته.

1.2%. كما أن الاحتياطيات الفائضة للبنوك العاملة بالدولة بلغت 23.4 مليار درهم في نهاية شهر الربع الأول من عام 2016، بارتفاع قيمته 3.1 مليار درهم، بنسبة نمو شهري 15.3%.

وينطوي ارتفاع السيولة في الاقتصاد الوطني على دلالات عدة أهمها: أولاً، قوة ومثانة الأوضاع المالية والنقدية بالاقتصاد الوطني، وكفاءة السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة والتي تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدولة. ثانياً، أن السياسات التنموية التي تتبناها الإمارات ضمن مساعيها الرامية إلى تحقيق «رؤية الإمارات 2021»، وفي إطار الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، تأتي في وقت لا يعاني فيه الاقتصاد الوطني مشكلات



مالية أو نقدية، الأمر الذي يعني أن قدرة الدولة على تحقيق أهدافها هي قدرة كبيرة، ولا يُتوقع أن تواجه مشكلات بشأنها. ثالثاً، فوق كل ذلك، فإن هذه المؤشرات تعني أن الاقتصاد الوطني الإماراتي يتمتع بقدرات ذاتية كبيرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والضغط الخارجية مهما كانت طبيعتها أو مصادرها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة أدركت منذ البداية أهمية تنويع مصادر الدخل، والابتعاد بالاقتصاد الوطني عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، فاتخذت الإجراءات الكفيلة بذلك، عبر التوسع في الإنفاق الاستثماري في القطاعات غير النفطية وتطوير المناخ الاستثماري، وفتح الباب أمام الاستثمارات الخاصة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنى التحتية، وطرق الإنتاج وتطوير الكوادر البشرية، فضلاً عن الالتزام بسياسات مالية ونقدية متوازنة، وهذا كله جعلها قادرة على تحقيق معدلات نمو قياسية في القطاعات كافة، في وقت تعاني فيه اقتصادات عدة في العالم صعوبات ومشكلات مزمنة.

منذ أن تعرضت أسعار النفط العالمية لهذا الهبوط غير المسبوق، بدأت الإمارات في الاستعداد لتلك المرحلة بخطى ثابتة ومتسارعة، حيث عملت قيادتها الرشيدة على إطلاق الاستراتيجيات والخطط التنموية التي ساعدتها على إنعاش القطاعات والصناعات الاقتصادية كافة، وتنويع مصادر الدخل والناتج. ولطالما كانت القيادة الرشيدة للدولة لديها تلك الرؤية المستقبلية السديدة التي جعلها بمنأى عن التأثير بالأزمات الاقتصادية العالمية، وتأتي التقارير والمؤشرات العالمية لتشهد على نجاح منقطع النظير لدولة الإمارات العربية المتحدة في إدراك هذه الأهداف، ما يؤهلها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو. فقد أوضح التقرير الذي أصدره «مصرف الإمارات المركزي»، مؤخراً، حول

المسح النقدي لدولة الإمارات العربية المتحدة لشهر مارس 2016، أن السيولة المتوافرة في الاقتصاد الوطني سجلت مستوى تاريخياً عند 1.218 تريليون درهم. وأشار التقرير إلى ارتفاع عرض النقد الواسطي (العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة) مسجلاً تريليوناً و218.4 مليار درهم في نهاية مارس 2016، بنسبة نمو شهري 2%، وذلك مقابل تريليون و204.4 مليار درهم في نهاية ديسمبر عام 2015، بنمو ربع سنوي بلغت نسبته 1.16% تقريباً، بعد أن سجل ارتفاعاً خلال عام 2015 مكتملاً، بلغ مقداره 63.3 مليار درهم، بنمو سنوي بلغت نسبته 5.6%، ويعد ذلك مؤشراً إلى توافر السيولة في الاقتصاد بشكل آمن.

وقد أوضح التقرير تفصيلاً أن الودائع شبه النقدية في القطاع المصرفي الإماراتي، التي تتألف من الودائع الادخارية ولأجل، للمقيمين، والتأمينات التجارية بالدرهم، وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، بلغت ما قيمته 728.1 مليار درهم في نهاية الربع الأول من عام 2016، بنمو نسبته

أكبر خسارة لـ«حزب الله» في سوريا

أكد نذاف بولاك، وماثيو ليفيت في مقال مشترك لهما نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى على موقعه على شبكة الإنترنت، قالا فيه إن «حزب الله» أعلن مقتل إحدى أبرز شخصياته العسكرية، مصطفى بدر الدين، الذي لقي حتفه وفقاً لبعض التقارير في انفجار وقع في دمشق، ليلة الثلاثاء الماضي.



قبل اتخاذ قرار بقتله، لأن خطر التصعيد سيزداد بعد اغتيال شخصية رفيعة المستوى كبدر الدين، حتى عندما أُجريت سراً.

ولا يريد المسؤولون الإسرائيليون تصعيد الموقف على الجبهة الشمالية في الوقت الراهن. والاحتمال الآخر، هو أن إسرائيل كانت تستهدف عملية لنقل الأسلحة وقتلت بدر الدين عن طريق الخطأ، أو أنه كان يحاول منع هجوم وشيك من قبل «حزب الله». ومن المشتبهين المحتملين أيضاً، الجماعات المتمردة في سوريا. فدور بدر الدين في تلك البلاد جعل منه هدفاً ذا قيمة عالية بالنسبة إليهم؛ لأن «حزب الله» هو المسؤول عن مقتل آلاف السوريين.

وبغض النظر عن يقف وراء عملية القتل، فإن خلاصة القول هي أن وفاة بدر الدين تشكل ضربة كبيرة لـ «حزب الله» من الناحية العملية والعقلية. وسيحتاج الحزب الآن إلى إرسال مسؤول آخر رفيع المستوى للإشراف على العمليات في سوريا، أي شخص من ذوي الخبرة العسكرية الواسعة والمعرفة العميقة في ساحة المعركة في سوريا. وهناك اثنان من البدلاء المحتملين، هما: إبراهيم عقيل، وفؤاد شكر، وكلاهما شغل مناصب في أعلى هيئة عسكرية في «حزب الله»، «المجلس الجهادي»، ويشاركان بالفعل في ساحة المعركة في سوريا. ويشكل الحادث أيضاً ضربة كبيرة لصورة الحزب كتنظيم لا تمكن هزيمته ولا غبار عليه. وإذا كان من الممكن قتل بدر الدين في سوريا، فلا يوجد أي قائد من «حزب الله» في مأمن هناك.

ونظراً إلى دور بدر الدين بصفته رئيساً لـ «منظمة الأمن الخارجي» للحزب وقواته في سوريا، فإن موته يمثل أكبر خسارة لـ «حزب الله» منذ اغتيال «رئيس الأركان» السابق عماد مغنية في عام 2008. وقد عرف الرجلان بعضهما بعضاً حق المعرفة، حيث إن بدر الدين هو ابن عم عماد مغنية وشقيق زوجته الأولى، وقد قاد الاثنان العمليات العسكرية لـ «حزب الله» طوال سنوات.

ولبدر الدين (المعروف أيضاً بـ «ذو الفقار») تاريخ طويل في صفوف الحزب يعود إلى أوائل ثمانينيات القرن الماضي، عندما شارك في سلسلة من الهجمات الإرهابية في لبنان والكويت استهدفت سفارات الولايات المتحدة، وثكنات البحرية الأمريكية، وقد ارتفع بسرعة في صفوف «حزب الله»، الأمر الذي ساعد الحزب على إنشاء بعض وحداته الأكثر سوءاً للسمعة. حتى إن أحد زملائه العملاء وصف بدر الدين بأنه «أكثر خطورة» من مغنية، الذي كان «معلمه في الإرهاب» منذ فترة طويلة.

وفي عام 2008، وبعد مقتل مغنية في انفجار وقع في دمشق، تمت ترقية بدر الدين إلى منصب رئيس عمليات «حزب الله»، التي تشمل عمليات الجماعة في الخارج. ومع ذلك، بقي بدر الدين شخصية غامضة في لبنان حتى عام 2011، عندما سمته محكمة خاصة، متهماً رئيسياً في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وفي العام نفسه، شهدت مكانة بدر الدين مزيداً من التعزيز كونه إحدى الركائز العسكرية لـ «حزب الله» عندما تسلّم المسؤولية على محافظة سوريا.

وهذه الخلفية أكسبت بدر الدين الكثير من الأعداء، الأمر الذي يثير السؤال حول من الذي يقف وراء مقتله. وفي كل مرة يُقتل أحد كبار المسؤولين في «حزب الله» بطريقة غامضة، فإن إسرائيل هي المشتبه فيها الأساسي في عملية الاغتيال، وتُشير بعض التقارير إلى أنها قد تكون وراء الحادث بالفعل. وصحيح سيكون الكثير من صناعات القرار في إسرائيل سعيدين للتخلص من بدر الدين. لكن نظراً إلى شهرته، فمن الصحيح أيضاً أنهم سيفكرون طويلاً وملياً

المعركة ضد تنظيم «داعش» في تونس وشمال إفريقيا

لا تزال معركة أجهزة الأمن التونسية مستمرة ضد الإرهاب، وكانت آخر جولاتها في محافظة تطاوين جنوب شرق تونس على الحدود الليبية، التي أدت إلى مقتل أربعة عناصر من الشرطة التونسية، وعدد من الإرهابيين، واعتقال بعضهم الآخر. ويأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية انطلاق عمليات لتحرير مدينة درنة من بقايا الجماعات المتشددة، فيما أعلنت الجزائر مقتل متشددين في الأضرحة على بعد 70 كيلومتراً من العاصمة.

مقتل خمسة مسلحين في سكيكدة (شرق الجزائر). وفي شهر مارس الماضي أفادت وزارة الدفاع أن قواتها قتلت 14 مسلحاً بولاية الوادي (600 كيلومتر جنوب شرق الجزائر) غير البعيدة عن الحدود التونسية، وحجزت كمية كبيرة من الأسلحة. وكان الجيش الجزائري قد أعلن، في عام 2015، أنه قتل أو اعتقل 157 إرهابياً بينهم 10 قياديين؛ ما يشير إلى أن المعركة مستمرة، خاصة مع ما أشارت إليه المعلومات عن تواصل بين الجماعات الإرهابية في كل من تونس والجزائر عبر الحدود بينهما.

وفي ليبيا قالت المصادر إن قبيلة العقيد الراحل معمر القذافي وقبائل ليبية كبرى أخرى، أبرزها قبيلتا أولاد سليمان وورفلة (إحدى كبرى قبائل الغرب)، أعلنت مبايعة تنظيم «داعش»؛

حيث نقلت مواقع كثيرة مبايعة وجهاء هذه القبائل للتنظيم وزعيمه أبو بكر البغدادي، بحضور الممثل الشخصي الجديد للأخير في ليبيا، حاكم المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، عبدالقادر النجدي. وتمثل مبايعة هذه القبائل الكبرى تطوراً نوعياً لنفوذ التنظيم في ليبيا، بحكم حضور تلك القبائل في مناطق مختلفة من البلاد، إضافة إلى أهميتها الديموغرافية؛ ما يعني كذلك نفوذاً جديداً للتنظيم في ليبيا، وقد جاء ذلك بالتزامن مع قول الناطق باسم قوات في غرب ليبيا إنها تستعد للزحف إلى مدينة سرت التي سيطر عليها «داعش». وإعلان القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، الأسبوع الماضي، انطلاق عمليات لتحرير مدينة درنة من بقايا الجماعات المتشددة.

وقد أعلنت تونس والجزائر والمغرب أن عدم الاستقرار في ليبيا نتج عنه نشاط الجماعات الإرهابية المتشددة، مثل «داعش» و«القاعدة في المغرب العربي»، وساعد على انتقالها إلى دول الجوار؛ ما يستدعي أقصى درجات التنسيق بين تلك الدول.

لا يكاد يمر أسبوع من دون الحديث عن ضربات استباقية تشنها قوات الأمن التونسية ضد أوكار الإرهاب. وكان آخر تلك الجولات، الأسبوع الماضي، عندما نفذت قوات الأمن إحدى كبرى عملياتها منذ سنوات، وقد أسفرت عن مقتل إرهابيين خطرين، وتوقيف 16 آخرين. وأعلنت وزارة الداخلية أن تلك الاشتباكات، التي جرت في منطقة الصمار بولاية تطاوين جنوب تونس على الحدود الليبية، أسفرت عن مقتل أربعة من قوات الحرس الوطني التونسي، بعد تفجير إرهابي بحزام ناسف في المنطقة. وأوضحت الوزارة أن العملية جاءت تكملة للعملية الأمنية الواسعة التي أطلقتها وزارة الداخلية لتعقب عناصر إرهابية من مناطق مختلفة داخل الجمهورية تجمعت في العاصمة؛



للتحضير لتنفيذ عمليات إرهابية متزامنة. وقد تزامنت العملية مع حملة اعتقالات واسعة نفذها السلطات في مختلف محافظات البلاد في صفوف محسوبين على التيار السلفي الجهادي، انضموا إلى خلايا تخطط لهجمات، كما تنفذ الوحدات الأمنية والعسكرية عمليات تمشيط واسعة النطاق في الجبال المحاذية للحدود التونسية-الجزائرية.

وتتحسب تونس للعمليات الإرهابية، وتشن ضربات وقائية ضدها، بعد أن تعرّضت لضربات إرهابية، منها الهجوم على متحف «باردو» في شهر مارس من العام الماضي، الذي أسفر عن 23 قتيلاً و50 جريحاً، وتفجير حافلة لقوات الأمن التونسية، في نوفمبر الماضي، نتج عنه مقتل 12 رجل أمن، في هجوم تبناه تنظيم «داعش»، وغيرها من الهجمات.

وقد تزامنت الأحداث في تونس مع ما أعلنته وزارة الدفاع الجزائرية، الأربعاء الماضي، من أن قوات الجيش قتلت سبعة إسلاميين مسلحين في منطقة الأضرحة جنوب شرق العاصمة. وكان الجيش الجزائري قد أعلن، مؤخراً،

الكويت: على إيران والمنتجين عدم زيادة إنتاج النفط

منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومصدرون آخرون خلال اجتماع في العاصمة القطرية الدوحة في 17 إبريل الماضي، في التوصل إلى اتفاق لتجميد الإنتاج من أجل إعادة التوازن لسوق النفط العالمية. وتسعى إيران إلى



نقلت وكالة الأنباء الكويتية، أمس السبت، عن نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، قوله إن الدول المصدرة للنفط عليها تجميد الإنتاج، وإن السوق لا يمكنه أن يدعم زيادة إنتاج إيران. ونقلت الوكالة عن

استعادة حصتها في السوق بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها في العام الماضي. وترفض إيران الانضمام إلى مبادرة تجميد الإنتاج، وانهار الاتفاق بعد أن صممت المملكة العربية السعودية على مشاركة طهران في أي اتفاق بشأن تجميد الإنتاج.

الجار الله قوله لوكالة (جيجي برس) اليابانية خلال زيارة يقوم بها لليابان «لا يوجد خيار سوى تجميد الإنتاج». وبسؤاله عن سياسة الإنتاج الإيرانية، قال الجار الله «ينبغي لإيران التعلم من السوق... السوق لا يعطي فرصة لزيادة الإنتاج». وأخفقت الدول الأعضاء في

«معادن»: جسر الملك سلمان سيربط

أسواق السلع العالمية

توقع المهندس خالد المدير، الرئيس التنفيذي لشركة التعدين العربية السعودية «معادن» في حوار مع «العربية.نت» مساهمة مدينة «وعد الشمال» في إضافة ما يعادل 15 ملياراً سنوياً للنتائج المحلي الإجمالي السعودي، وتوفير 22 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، من خلال الجهات العاملة بالمشروع، وجميع المرافق والخدمات التي تحتاج إليها المدينة، مشيراً إلى استثمار الشركة وشركائها في قطاع التعدين نحو 95 مليار ريال. وشدد المهندس المدير على أهمية الدور الذي سيلعبه جسر الملك سلمان بعد الانتهاء من إنشائه قائلاً: «سيكون للجسر دور بارز ورئيسي يربط مدينة وعد الشمال مع الأسواق الإفريقية غرباً، وهي إحدى الأسواق العالمية الواعدة للفوسفات، كما أن الوصول البري إلى جمهورية مصر سيكون، بلا شك، أداة جذب رئيسية، بالإضافة إلى كونها طريقاً إضافياً للوصول إلى الأسواق الأوروبية عن طريق قناة السويس». وأفاد بإبرام «معادن» عقداً مع شركة «بكتل» العالمية لدراسة مشروع مدينة «وعد الشمال»، أو ما يطلق عليه مدينة «المعادن»، وتطوير الخطة الرئيسية، منوهاً بأن المخطط العام تحت إشراف وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

مجموعة السبع ستخذ خطوات بشأن وفرة

المعروض العالمي من الصلب

قالت وكالة «رويترز» إن مجموعة السبع ستخذ خطوات لمعالجة تخمة عالمية من المعروض من الصلب، والتي ينحى كثيرون باللوم فيها على إنتاج الصين المفرط من تلك المادة المستخدمة في البناء والسيارات. وإذا تم إقرار ذلك خلال اجتماع مجموعة السبع في اليابان في وقت لاحق من الشهر الجاري، فمن المرجح أن تزيد من الضغوط على الصين التي تسهم بنحو نصف إنتاج العالم من الصلب لتخفيض إنتاجها الذي ارتفع إلى مستوى قياسي في وقت سابق من الشهر الجاري. وتواجه مصانع الصلب من أستراليا إلى بريطانيا تهديداً بالإغلاق؛ بسبب وفرة المعروض العالمي من الصلب. وتقول مسودة بيان لمجموعة السبع نشرتها رويترز «ندرك التأثير السلبي للإنتاج المفرط عبر القطاعات الصناعية، ولاسيما الصلب، في اقتصاداتنا وتجارتنا وعمالنا، إننا ملتزمون بالتحرك بسرعة لاتخاذ خطوات لمعالجة هذه المشكلة عن طريق تعزيز عمل السوق». وسيلتقي زعماء مجموعة السبع يومي 26 و27 مايو في إيسيس-شيماء، قرب ناجويا، وهي مركز رئيسي لإنتاج السيارات وصناعة الصلب.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم مؤتمر «الجيل الرابع من الحروب»

الطرف التابع للوسيلة الإعلامية من تحقيق أهدافه وتحطيم الخصم تماماً. وهذه الحروب لا تستهدف تحطيم القدرات العسكرية فقط وإنما نشر الفتن والفتن وزعزعة الاستقرار وإثارة الاقتتال الداخلي أيضاً. ففي تعريف لهذا الجيل من الحروب، أنه يتضمن «تسخير إرادات الآخرين في تنفيذ مخططات العدو». وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من الأدوات التي تستعملها هذه النظرية لإخراجها إلى حيز التنفيذ، من خلال الترويج للكثير من المعلومات عبر تلك الشبكات، ويكون الهدف من ذلك إحداث أثر نفسي لدى الطرف المنافس والإضرار بمصالحه المادية والمعنوية.

ومن باب إدراك أهمية دراسة مفهوم «الجيل الرابع من الحروب»، خاصة مع تغير طبيعة الصراعات الدولية والإقليمية، واحتدام التنافس الدولي والرغبة في الهيمنة على العالم، وتضخم شبكة العلاقات الدولية، مع ظهور فاعلين جدد تجاوز تأثيرهم الحدود الوطنية التقليدية، مستغلين تقدم وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الدقيقة، وظهور مصطلح آخر يرتبط بتغير طبيعة الصراعات العسكرية الحديثة هو «الحرب غير المتماثلة»، وضعف قدرة الدولة على احتكار وسائل العنف التقليدية وغير التقليدية، وتنامي دور الجماعات الإرهابية في العالم، تأتي النقاشات التي ستتناولها جلسات مؤتمر «الجيل الرابع من الحروب»، الذي سيعقد على مدار يومين، ولاسيما في ظل ما تشهده الساحات الدولية والإقليمية من اضطرابات واسعة النطاق أفرزت حالة من عدم الاستقرار في مجموعة من الدول العربية.

ويتضمن المؤتمر أربع جلسات تناول أربعة محاور تتعلق بـ«الجيل الرابع من الحروب»، هي: «حروب الجيل الرابع: استكشاف الوجه المتغير للحرب»، و«الاعتبارات الاستراتيجية لحروب الجيل الرابع»، و«التحديات المحتملة لحروب الجيل الرابع»، و«مسارات الجيل الرابع من الحروب ومستقبلها».

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، سينظم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» مؤتمراً تحت عنوان «الجيل الرابع من الحروب» يومي الاثنين والثلاثاء 16 و17 من شهر مايو 2016، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في القضايا الأمنية والاستراتيجية والعسكرية، وذلك في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» بمقر المركز في أبوظبي.



ويتناول المؤتمر موضوع «الجيل الرابع من الحروب» باعتباره أحد المفاهيم النظرية الإشكالية التي أصبحت تشغل بال الباحثين والمهتمين في الوقت الحالي، وتثير الكثير من الجدل حول جدية المفهوم وصرامته العلمية، فهناك الكثير من الدوائر العسكرية لا تعترف بهذا المفهوم وتعتبره مجرد مقارنة قد

تجح وقد تفشل في تقديم إجابات وتفسيرات عقلانية عن تغيير نمط الحروب وطبيعتها، فقد تم تناقل الحديث عن هذا الإطار المفاهيمي في الدوائر العسكرية الأمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي، لكن ما كُتب في نقده وبيان قصوره أكثر بكثير مما كُتب في دعم قدرته على تفسير الواقعين السياسي والعسكري في العالم.

ويأتي تنظيم المركز لهذا المؤتمر الحيوي من منطلق إيمانه بأهمية إلقاء الضوء على كل المفاهيم والأساليب الجديدة للصراعات والحروب، في إطار مفهوم «الجيل الرابع من الحروب»، الذي أصبح يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المحاربة من قبل دول أخرى، ما يعني تجاوز المفهوم العسكري الضيق للحروب إلى المفهوم الواسع، حيث تُستخدم في هذه الحروب «القوى الناعمة» إلى جانب «قوى السلاح»، فهناك وسائل الإعلام والقنوات التي تخدم التنظيمات والميليشيات، أو الدولة التي تواجه الميليشيات، وتعمل هذه الوسائل على إنهاء الخصم وتآكله البطيء، وتشيت الرأي العام حتى يتمكن